

١٩٥٦/٩/٢٠

## تأييد تشيكوسلوفاكيا لإفتراح مصر فرضها مشروع القرب واعتباره عمدا استفزازيا

الى حل سلمي سريع لمسألة قناة السويس  
وتأييده كل تأييد لانه يتشى مع مبدأ الأمم  
المتحدة في بروحه وحرفيته  
وصرح الوزير ايضا بأنه لا يمكن لحكومتنا ان  
تقبل **البقية صفحة ٥**

براج في ١٩ - ١٨ - ١٩٥٦ - وزير السيد متري  
وزكي مدير مصر في تشيكوسلوفاكيا او وزارة  
الخارجية التشيكية وابلغ وزيرها سولف  
الحكومة المصرية من الحالة التي نشأت بسبب  
اتجاه نية الدول الغربية الكبرى الى تأليف  
جمعية القرب منها ادارة عمليات الملاحة وقناة  
السويس.

وقد رد السيد باشا على وزير الخارجية  
التشيكية مؤكدا ان حكومة الجمهورية الشعبية  
التشيكوسلوفاكية يهبط ان تعمل مسألة القناة  
حلا سلميا والتسار الى مذكرة وزارته في ١٣  
سبتمبر الماضي التي اعلنت فيها الحكومة  
التشيكية موافقتها على الإفتراح حكومة جمهورية  
مصر بإنشاء هيئة مفاوضة لتحل مختلف آراء  
الدول المستظمة للقناة ومبررت عن استعدادها  
للاشتراك في البعثات الخاصة بتأليف هذه  
الهيئة وتكاتف اجتماعيا وموعدة

تأييد كامل للإفتراح مصر  
والصالح وزير الخارجية التشيكية يقول ان  
حكومتنا مقتنعة بان هذا الاجراء كفيل بان يؤدي

٢٠١٩/٩/٣٠

## تأييد تشيكوسلوفاكيا بقية المنشور في الصفحة السادسة

توافق على التدابير التي اتخذتها حكومات الدول القريبة ولا سيما الاستعدادات الحربية التي قامت بها على مقربة من القناة . ولا على ما أطلق عليه « اتحاد مستعصي القناة » الذي اقترحه الدول القريبة .

والهدف ان السبب الذي يتردد كمبرر لإنشاء هذا الاتحاد هو ان مستعصي القناة يجب كما تزم الدول القريبة ان يدافعوا بهذه الوسيلة عن حريتهم في التردد بالقناة وهي الحرية التي كفلتها لهم معاهدة 1888 . ولكن الواقع ان مطالب غير منحيز ان هذه الحرية لم تضره عند يوم 16 يوليو الماضي اي بعد مرور 24 يوما بالضبط . كفلت الحكومة المصرية ليسر للسرور في القناة بدون اي عائق وذلك برغم المحاولات التي دبرت لاحباط هذه الجهود ومنها قرار حكومتى بريطانيا العظمى وفرنسا بدعوة مرشديهما في منطقة القناة بالعودة الى بلادهم في 15 سبتمبر الحالي

وهكذا يتبين ان إنشاء اتحاد مستعصي القناة لا يرمى الى ضمان حرية الملاحة في القناة وانما هو عمل استنزائي

### التراج لتسبكي لحل المشكلة

وخطم وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا حديثه بقوله ان حكومته مقتنعة بأنه في الامكان الاهتمام الى حل مشكلة القناة بتشبي مع حقوق مصر في السيادة والحقوق الشروعة لجميع مستعصي القناة . ولى الحكومة التشيكوسلوفاكية ان هذا الحل هو دعوة مؤتمر دولي مشترك فيه جميع الدول التي وقعت معاهدة القسطنطينية او الدول التي خلفتها وسائر الدول التي يهملها حل هذه المشكلة وبخاصة الدول العربية الواقعة في المنطقة وكذلك الدول المستعصية للقناة . ويجب ان تتولى هيئة مفوضة الانذار لهذا المؤتمر الذي يجب ان يعمل الى حل نهائي لمسألة حرية التردد في القناة على اساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة وحرادة حقوق مصر التي لا يمكن التنازل عنها او التسلخل فيها .

ويجوز ان يجرى في هذا المؤتمر ايضا تعديل معاهدة القسطنطينية وسوف يبادل حل كهذا يقوم على اساس المفاوضات السلمية لا على القوة بتأييد تام من الحكومة التشيكوسلوفاكية وسائر الدول التي تريد صانعة صيانة السلام العالي .

واقصف الوزير ان الحكومة التشيكوسلوفاكية على استعداد لبادل جميع ما في وسعها لتقديم الصونة الفعالة لحل مسألة القناة على اساس هذه الروح وهي روح ميثاق الامم المتحدة .